

Distr.: General
19 July 2018
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ

الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد
الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدلت به ممثلة الاتحاد الروسي خلال الاجتماع السابع
عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "مسائل
أخرى" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٧٢ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. نيبينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان أدلت به ممثلة الاتحاد الروسي، السيدة غزال خوسانوف، خلال الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "مسائل أخرى"

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

يتقيد الاتحاد الروسي بالوفاء التام بالتزاماته القانونية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل. وقد ظلت اتفاقية حقوق الطفل بمثابة النقطة المرجعية الرئيسية والحجة التي لا جدال فيها في هذا المجال في رأي المجتمع الدولي بأسره لما يقرب من ثلاثة عقود. ولهذا السبب، فإننا نولي أهمية كبيرة لأعمال لجنة حقوق الطفل، التي أنشئت وفقا لهذه المعاهدة الدولية. ومن الشروط المسبقة الهامة للحوار البناء والفعال مع الدول الأطراف هو أن اللجنة يجب أن تتقيد تقيدا صارما بالولاية المنوطة بها.

وفي هذا السياق، واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، نود أن ندلي بتعليقات على جوانب معينة من أعمال اللجنة.

فنحن مضطرون إلى أن نلاحظ مع الأسف أن هذه الهيئة من هيئات المعاهدات كثيرا ما تحيد عن مهمتها الأساسية، وهي تحديد مساعده الدول الأطراف في الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الصكوك الدولية.

وممارسة اللجنة المتمثلة في عقد اجتماعات مغلقة مع ممثلي المجتمع المدني تبدو وكأنها تتعارض مع مبادئ الشفافية والحياد. وبناء على التجربة الإيجابية التي مرت بها لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإننا نوصي بأن تُعقد تلك الاجتماعات في جلسات مفتوحة.

أما أساليب العمل المتعلقة بمشاركة الأطفال في عملية الإبلاغ الخاصة بلجنة حقوق الطفل، التي اعتمدتها اللجنة في عام ٢٠١٤ (CRC/C/66/2)، فإنها لا تزال أساليب غير مقبولة. ويشكل موضوع المناقشة العامة أثناء الدورة التاسعة والسبعين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهو "حماية وتمكين الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان"، مصدرا آخر من مصادر القلق البالغ.

وفي ضوء قيام الاتحاد الروسي بتقديم تقريره الأولي عن تنفيذ أحكام البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، نود التعليق على عدد من الملاحظات الختامية التي أدلت بها اللجنة.

فأولا، نحن نعتقد أن الملاحظات الختامية ينبغي ألا تشمل مقاطع لم يناقش مضمونها أثناء النظر في التقرير. ويتعلق ذلك بشكل خاص بالملاحظة الواردة في الفقرة ٣٦ (التوصية بالتصديق على البروتوكول الاختياري بشأن إجراءات الاتصالات).

وإفراط خبراء اللجنة في تصديق المعلومات غير المؤكدة والتي لم يتم التحقق من صحتها التي تقدمها الكيانات غير الحكومية مسألة تبعث على القلق. فالادعاءات الواردة في الفقرتين ٢٣ و ٢٥ بشأن السياحة الجنسية واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، على سبيل المثال، تستند إلى مثل تلك البيانات التي يقدمها المجتمع المدني ولا يمكن التحقق منها.

وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات التي قدمها الوفد، سواء في التقرير أو في الردود الخطية الإضافية، وكذلك في التفسيرات المقدمة أثناء الحوار مع أعضاء هيئات المعاهدات، لم توضع في الاعتبار في الملاحظات الختامية التالية: الفقرة ٦ (بشأن جمع البيانات)؛ والفقرة ١٣ (بشأن التوعية)؛ والفقرة ١٩ (بشأن الأطفال المعرضين للخطر)؛ والفقرة ٢١ (بشأن زواج الأطفال)؛ والفقرة ٢٦ (بشأن التدابير الرامية إلى منع ما يتعرض له الأطفال من استغلال وانتهاك جنسيين على الإنترنت والتصدي لهما)؛ والفقرة ٢٨ (بشأن مطابقة التشريعات الجنائية القائمة لأحكام البروتوكول الاختياري).

ولا يمكن قبول التوصية الواردة في الفقرة ١٧، التي تخص تنفيذ التعليق العام رقم ١٩ (٢٠١٦) بشأن عملية الميزنة العامة من أجل إعمال حقوق الطفل. ونحن نرى أن هذه المبادرات، التي لم يتم الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، لا تعدو أن تكون آراء الخبراء الخاصة ولا يجوز أن تُفرض بموجبها على الدول التزامات إضافية غير التي تعهدت بها عند التصديق على أي معاهدة دولية أو الانضمام إليها، ما لم تعلن تلك الدول خلاف ذلك على أساس طوعي. وسنواصل الاسترشاد حصراً بمواد الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين في متابعة تنفيذها.

والتوصيات الواردة في الفقرة ٨ (مراعاة نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية) والفقرة ٢٤ (نشر المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة ومدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة) تتجاوز ولاية اللجنة بوضوح. ونحن نود الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة ١٢ من البروتوكول الاختياري، يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ ذلك البروتوكول، ولكن التقارير المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية الأخرى لا تقع ضمن ولاية اللجنة.

وفي ضوء ما تقدم، يود الاتحاد الروسي أن يعلن أنه لا يعتبر نفسه ملزماً بالامتنثال لتوصيات اللجنة الواردة في الملاحظات الختامية السالفة الذكر.